تفسير

البحر المحيط

لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي

المتوفى سنة ٧٤٥هـ

دراسة وتحقيق وتعليق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود — الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي
أستاذ اللغة العربية بجامعة الأزهر

الدكتور أحمد النجولي الجمل
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الأزهر

قرظه

الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن كلية أصول الدين جامعة الأزهر

الجزء الثالث

المحتوى

آل عمران: ١٠٢ ـ المائدة: ٨١

دار الكتب العلمية

بيروت ـ لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ - تلكس: Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٤٣٩٨ - ٨٦٨٠٥١ - ٨١٥٥٧٣
فاكس: ٠٠/١٢١٢/ ٤٧٨١٣٧٣

فقد انتهى مدحه إلى الغاية التي لا يمكن أن يزاد عليها ، وهذا الكلام مفيد المبالغة التامة من هذا الوجه ، فكذا هاهنا ، قال : فإن لم تبلغ رسالته فما بلغت رسالته ، يعني أنه لا يمكن أن يصف البليغ بترك التهديد بأعظم من أنه ترك التعظيم ، فكان ذلك تنبيهاً على التهديد والوعيد ، وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر ﴿ رسالاته ﴾ على الجمع ، وقرأ باقي السبعة على التوحيد ، ﴿ والله يعصمك من الناس ﴾ أي : لا تبال في التبليغ ، فإن الله يعصمك ، فليس لهم تسليط على قتلك ، لا بمؤامرة ولا باغتيال ، ولا باستيلاء عليك بأخذ وأسر ، قال محمد بن كعب : نزلت بسبب الأعرابي الذي اخترط سيف النبي ـ ﷺ ـ ليقتله انتهى ، وهو غورث بن الحارث ، وذلك في غزوة ذات الرقاع[(١)] ، وروى المفسرون : أن أبا طالب كان يرسل رجالاً من بني هاشم يحرسونه ، حتى نزل قوله ﴿ والله يعصمك من الناس ﴾ فقال : إن الله قد عصمني من الجن والإنس ، فلا أحتاج إلى من يحرسني ، وقال ابن جريج : كان يهاب قريشاً ، فلما نزلت استلقى ، وقال « من شاء فليخذلني مرتين أو ثلاثاً » ، وروى أبو أمامة حديث ركانة من ولد هاشم ، مشركاً أفتك الناس وأشدهم تصارع ، هو والرسول ، فصرعه الرسول ـ ﷺ ـ ثلاثاً ، ودعاه إلى الإسلام ، فسأله آية ، فدعا الشجرة ، فأقبلت إليه وقد انشقت نصفين ، ثم سأله ردها إلى موضعها فالتأمت ، وعادت ، فالتمسه أبو بكر وعمر ، فدلا عليه أنه خرج إلى وادي إضم حيث ركانة ، فسارا نحوه واجتمعا به ، وذكرا أنهما خافا الفتك من ركانة ، فأخبرهما خبره معه وضحك ، وقرأ ﴿ والله يعصمك من الناس ﴾ وهذا وما قبله يدل على أن ذلك نزل بمكة ، أو في ذات الرقاع ، والصحيح أنها نزلت بالمدينة ، والرسول بها مقيم شهراً ، وحرسه سعد وحذيفة ، فنام حتى غط[(٢)] فنزلت ، فأخرج إليهما رأسه من قبة أدم ، وقال : « انصرفوا أيها الناس ، فقد عصمني الله لا أبالي من نصرني ومن خذلني » ، وأصل هذا الحديث في صحيح مسلم ، وأما شج جبينه وكسر رباعيته يوم أحد ، فقيل : الآية نزلت بعد أحد ، فأما إن كانت قبله فلم تتضمن العصمة هذا الابتلاء ، ونحوه من أذى الكفار بالقول ، بل تضمنت العصمة من القتل والأسر ، وأما مثل هذه ، ففيها الابتلاء الذي فيه رفع الدرجات ، واحتمال كل الأذى دون النفس في ذات الله ، وابتلاء الأنبياء أشد ، وما أعظم تكليفهم ، وأتى بلفظ ﴿ يعصمك ﴾ لأن المضارع يدل على الديمومة والاستمرار ، والناس عام يراد به الكفار ، يدل عليه ما بعده ، وتضمنت هذه الجملة الإخبار بمغيب ، ووجد على ما أخبر به ، فلم يصل إليه أحد ، بقتل ولا أسر مع قصداً لأعداء له ، مغالبة واغتيالاً ، وفيه دليل على صحة نبوّته ، إذ لا يمكن أن يكون إخباره بذلك إلا من عند الله تعالى ، وكذا جميع ما أخبر به ، ﴿ **إن الله لا يهدي القوم الكافرين** ﴾ أي : إنما عليك البلاغ لا الهداية ، فمن قضيت عليه بالكفر والموافاة عليه ، لا يهتدي أبداً فيكون خاصاً ، قال ابن عطية : وأما على العموم على أن لا هداية في الكفر ، ولا يهدي الله الكافر في سبيل كفره ، وقال الزمخشري[(٣)] : ومعناه أنه لا يمكنهم مما يريدون إنزاله ، بل من الهلاك انتهى ، وهو قول بعضهم لا يعينهم على بلوغ غرضهم منك ، وقيل : المعنى لا يهديهم إلى الجنة ، والظاهر من الهداية إذا أطلقت ما فسرناها به أولاً ، ﴿ **قل يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليكم من ربكم** ﴾ قال رافع بن سلام بن مشكم ومالك بن الصيف ورافع بن حريملة : يا محمد ، ألست تزعم أنك على ملة إبراهيم ؟ وأنك تؤمن بالتوراة ونبوة موسى ؟ وأن ذلك حق ؟ قال : « بلى ، ولكنكم أحدثتم وغيرتم وكتمتم ، فقالوا : إنا نأخذ بما في أيدينا ، فإنه الحق ، ولا نصدقك ولا نتبعك فنزلت » ، وتقدم الكلام على إقامة التوراة والإنجيل وما أنزل ، فأغني عن إعادته ، ونفى أن يكونوا على شيء جعل ما هم عليه عدماً صرفاً

---

(١) انظر البغوي ٥٢/٣ .

(٢) يقال : غطَّ في نومه يَغِطُّ غطيطاً : نَخَرَ . . وغطيط النائم والمخنوق : نَخِيْرُهُ .
لسان العرب ٣٢٧١/٥ .

(٣) انظر الكشاف ٦٦٠/١ .

لفساده وبطلانه ، فنفاه من أصله ، أو لاحظ فيه صفة محذوفة ، أي : على شيء يعتد به ، فيتوجه النفي إلى الصفة دون الموصوف ، ﴿ **وليزيدن كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طغياناً وكفراً** ﴾ تقدم تفسير هذه الجملة ﴿ **فلا تأس على القوم الكافرين** ﴾ أي : لا تحزن عليهم ، فأقام الظاهر مقام المضمر ، تنبيهاً على العلة الموجبة لعدم التأسف ، أو هو عام فيندرجون فيه ، وقيل : في قوله ﴿ حتى تقيموا التوراة ﴾ جمع في الضمير ، والمقصود التفصيل ، أي : حتى يقيم أهل التوراة التوراة ، ويقيم أهل الإنجيل الإنجيل ، ولا يحتاج إلى ذلك إن أريد ما في الكتابين من التوحيد ، فإن الشرائع فيه متساوية ، ﴿ **إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون** ﴾ تقدم في البقرة تفسير مثل هذه الآية ، وقرأ عثمان وأبي وعائشة وابن جبير والجحدري ﴿ والصابئين ﴾ ، قال الزمخشري ، وبها قرأ ابن كثير ، وقرأ الحسن والزهري ﴿ والصابِئون ﴾ بكسر الباء ، وضم الياء وهو من تخفيف الهمز ، كقراءة ﴿ يستهزئون ﴾ ، وقرأ القراء السبعة ﴿ والصابئون ﴾ بالرفع ، وعليه مصاحف الأمصار والجمهور وفي توجيه هذه القراءة وجوه ، أحدها : مذهب سيبويه والخليل ، ونحاة البصرة : أنه مرفوع بالابتداء ، وهو منوي به التأخير ، ونظيره : إن زيداً وعمرو قائم ، التقدير : إن زيداً قائم وعمرو قائم ، فحذف خبر عمرو ، لدلالة خبر إن عليه ، والنية بقوله : وعمرو التأخير ، ويكون عمرو قائم بخبره هذا المقدر معطوفاً على الجملة ، من : إن زيداً قائم ، وكلاهما لا موضع له من الإعراب ، الوجه الثاني : أنه معطوف على موضع اسم إن ، لأنه قبل دخول إن كان في موضع رفع ، وهذا مذهب الكسائي والفراء ، أما الكسائي ، فإنه أجاز رفع المعطوف على الموضع ، سواء كان الاسم مما خفي فيه الإعراب ، أو مما ظهر فيه ، وأما الفراء فإنه أجاز ذلك بشرط خفاء الإعراب ، واسم إن هنا خفي فيه الإعراب ، الوجه الثالث : أنه مرفوع معطوف على الضمير المرفوع ، في ﴿ هادوا ﴾ ورُوي هذا عن الكسائي ، ورد بأن العطف عليه يقتضي أن الصابئين تهودوا ، وليس الأمر كذلك ، الوجه الرابع : أن تكون ﴿ إن ﴾ بمعنى نعم حرف جواب ، وما بعده مرفوع بالابتداء ، فيكون ﴿ والصابئون ﴾ معطوفاً على ما قبله من المرفوع ، وهذا ضعيف ، لأن ثبوت إن بمعنى نعم فيه خلاف بين النحويين ، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لسان العرب ، فتحتاج إلى شيء يتقدمها ، يكون تصديقاً له ، ولا تجيء ابتدائية أول الكلام من غير أن تكون جواباً لكلام سابق ، وقد أطال الزمخشري في تقدير مذهب سيبويه ونصرته ، وذلك مذكور في علم النحو ، وأورد أسئلة وجوابات في الآية إعرابية تقدم نظيرها في البقرة ، وقرأ عبد الله ﴿ يا أيها الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ﴾ ﴿ **لقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل وأرسلنا إليهم رسلاً** ﴾ هذا إخبار بما صدر من أسلاف اليهود من نقض الميثاق الذي أخذه تعالى عليهم ، وما اجترحوه من الجرائم العظام ، من تكذيب الأنبياء ، وقتل بعضهم ، والذين هم بحضرة الرسول ، هم أخلاف أولئك ، فغير بدع ما يصدر منهم للرسول من الأذى والعصيان ، إذ ذاك شنشنة من أسلافهم ، ﴿ **كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون** ﴾ تقدم تفسير مثل هذا في البقرة ، وقال الزمخشري(١) : هنا فإن قلت : أين جواب الشرط ، فإن قوله ﴿ فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون ﴾ ناب عن الجواب ، لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين ، ولأنه لا يحسن أن تقول ، إن أكرمت أخي أخاك أكرمت قلت : هو محذوف يدل عليه قوله ﴿ فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون ﴾ كأنه قيل ، كلما جاءهم رسول منهم ناصبوه ، وقوله ﴿ فريقاً كذبوا ﴾ جواب مستأنف لسؤال قائل : كيف فعلوا برسلهم ؟ انتهى قوله ، فإن قلت : أين جواب الشرط ؟ سمى قوله ﴿ كلما جاءهم رسول ﴾ شرطاً ، وليس بشرط ، بل كل منصوب على الظرف لإضافتها إلى المصدر المنسبك من ما المصدرية الظرفية والعامل فيها هو ما يأتي بعدما المذكورة ، وصلتها من الفعل ، كقوله ﴿ كلما نضجت جلودهم بدلناهم ﴾ المائدة [٧٠] ﴿ كلما ألقوا فيها ﴾ وأجمعت العرب على أنه لا يجزم بكلما ، وعلى تسليم تسميته شرطاً ، فذكر أن قوله ﴿ فريقاً كذبوا ﴾ ينبو عن الجواب ،

---

(١) انظر المصدر نفسه ٦٦٢/١ .